المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 12-09-2005 العـــدد : 13594
الصفحـات : 3 المسلسل : 24

السفير الدكتور عبدالرحمن الجديع يتحدث عن المشاركة السعودية الفاعلة في الهيئة الدولية على مدى ستين عاماً:

المملكة تواكب الأجندة الدولية بما يتوافق مع مصلحة الوطن والمواطن ويخدم الإنسانية والقضايا الدولية

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 12-09-2005 العـــدد : 13594
الصفحـات : 3 المسلسل : 24

■ تشارك المملكة العربية السعودية في قمة الستين للأمم المتحدة التي تعقد في الفترة (١٤ - ١٦) من سبتمبر الحالي وقد بدأت صفحة جديدة من تاريخها السياسي بتولي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز سدة الحكم وولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز الذي يرأس وفد المملكة لاجتماعات هذه القمة.

ومع أن هذه القمة تأتي استكمالاً لقمة الأمم المتحدة التي عقدت عام ٢٠٠٠م، إلا أن أهميتها تعود إلى حقائق عدة أبرزها اهتمام العالم بكثير من القضايا التي تفرض نفسها على أجندة الأمم المتحدة وكافة اجتماعاتها والمؤتمرات الدولية متعددة الأطراف وفي طليعة هذه القضايا التصدي لظاهرة الإرهاب، والديموقراطية، وحقوق الإنسان، ومكافحة الفقر، وقضايا التنمية، والسلم والأمن الدوليين وغيرها من القضايا الهامة الأخرى.

ورغم أن هذه الدراسة تهدف إلى تسليط الضوء على دور المملكة وعلاقاتها مع منظمة الامم المتحدة خلال مسيرة الستين عاماً الماضية، فإنه لابد من التأكيد على أن المملكة قد أثبتت قولاً وعملاً التزاماتها بالقضايا الدولية المؤثرة على الإنسانية في كل مكان، وأنها تسير جنباً إلى جنب بأجندة موازية مع تلك الدولية، مع الفارق الكبير في وتثيرة ومدى تحقيق بنود هذه الأجندة على مستوى المملكة والتي تعكس أن المملكة تسير في خطى متقدمة على الكثير من الدول نحو مواكبة الأجندة الدولية مع التركيز على مصلحة المواطن والوطن بالدرجة الأولى.

فانطلاقاً من قناعة المملكة العربية السعودية بالأسس والمبادئ التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة فيما يتصل بتثبيت الأمن والسلام الدوليين، والحرص على استقرار واستقلال الدول، وما أكده هذا الميثاق من أهمية مبادئ المساواة في السيادة وحق تقرير المصير، استجابت المملكة لنداء الحلفاء لها للانضمام إلى الامم المتحدة خالما وجهت إليها الدعوة.

لقد أدرك الملك عبدالعزيز - طيب الله ثراه - بثاقب نظره أهمية هذه المنظمة الجديدة والفوارق الواضحة بينها وبين عصبة الأمم وبضرورة دعم هذا الجهد الدولي الجماعي حين بعث بوفد برئاسة الأمير فيصل بن عبدالعزيز للمشاركة في اجتماعات سان فرانسيسكو وللتوقيع على ميثاق الأمم المتحدة.

وبعد أن تم هذا الأمر أصبحت المملكة العربية السعودية إحدى الدول المؤسسة لهذه المنظمة التي احتلت عملياً موقعها على الساحة الدولية بحلول ٢٤ أكتوبر ١٩٤٥م، إثر استكمال إيداع العدد المطلوب من تصاديق الدول على الميثاق المقترح.

المصـــــدر : الرياض

التـــاريخ : 12-09-2005 العـــدد : 13594

الصفحـات : 3 المسلسل : 24

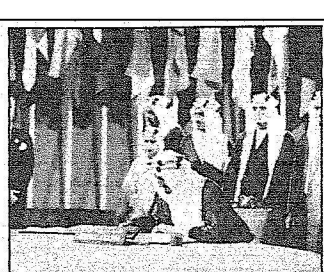

الملك فيصل يوقع ميثاق الامم المتحدة عند تأسيسها عام ١٩٤٥م في مؤتمر سان فرانسيسكو

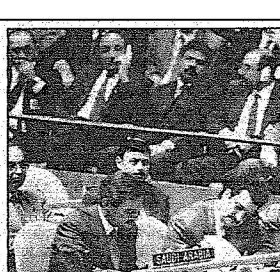

الأمير سعود الفيصل في الجلسة العامة عام ١٩٩٣ وفي الصف الثاني الى اليمين الدكتور عبدالرحمن الجديع

كان اهتمام المملكة جلياً بمبادئ الأمم المتحدة حيث أكدت في خطابها في مؤتمر سان فرانسيسكو على ضرورة احترام حريات الشعوب والتمسك بمبدأ الدفاع عن النفس وعلى حق تقرير المصير. ولقد أوضح هذا الخطاب: «أن الميثاق لا يمثل الكمال كما تراه الدول الصغيرة.. إن السعادة والفرحة لتملؤنا نحن أبناء الشرق الأدنى والأوسط خاصة الدول العربية لتداعي آخر معاقل الظلم والطغيان. والواقع أن العالم كله مدين ببقائه إلى الأمم المتحدة التي دخلت الحرب مضحية بخيرة شبابها وثرواتها في سبيل أمن وسلامة الجنس البشري»(١).

لقد كان انضمام المملكة للأمم المتحدة والأسباب التي بنيت عليها معلماً بارزاً ومميزاً في توجهات الساسة الخارجية السعودية، وانعكاساً للفكر السياسي الواقعي للملك عبدالعزيز. إذ ما من شك أن نجاح جهوده المتصلة في توحيد أجزاء المملكة وصهرها في بوتقة سياسية واجتماعية وأرضية صلبة، جعله يتطلع إلى الساحة الدولية. لا لأنه في ذلك يأخذ موقعه الطبيعي بين الدول المستقلة ذات السيادة فحسب، بل لأن مشاركته في تأسيس الأمم المتحدة كان دليلاً على أن المبادئ السامية التي قامت عليها المملكة العربية السعودية يمكن أن تترجم عملياً في الساحة الدولية بدعم أهداف المنظمة الجديدة على مختلف الأصعدة.

أتاحت عضوية المملكة العربية السعودية في الأمم المتحدة فرصاً عديدة أمام طموحاتها على الساحة الدولية. فمن ناحية دلت مشاركة المملكة في عملية التأسيس أنها دولة ترحب بتحمل التزاماتها الدولية في حفظ السلام والأمن الدوليين، وفي رفض العدوان، وفي ضرورة تنشية وتعزيز العلاقات بين شعوب الأرض ودولها في كافة الميادين.

بالمقابل فإن هذه العضوية فتحت أمامها أبواباً عديدة لتحقيق بعض أهدافها التي تعتمد على تعاونها مع الدول الأخرى الأعضاء، ومع كافة المنظمات والمؤسسات الدولية وخصوصاً تلك التابعة لهيئة الأمم المتحدة.

كما أكسبت عضوية المملكة في الأمم المتحدة مزيداً من الاحترام والثقة في هذه الدولة الفتية، ولم يقتصر تقدير المجتمع الدولي وفي طليعته الدول الكبرى لموقف الملك عبدالعزيز على اعترافهم بحنكته السياسية وقيادته الحكيمة لبلاده بدليل حرص الرئيس الأمريكي فرانكلين دي روزفيلت على الاجتماع به في عام ١٩٤٥م، على ظهر الطراد كوينسي، بل لأن هذه الحنكة تجلت وباستمرار في موقفه من عصبة الأمم والعضوية فيها مقارنة بعضوية المملكة في هيئة الأمم المتحدة.

لقد كانت الظروف السابقة لقيام عصبة الأمم امتحاناً عسيراً لكثير من القادة والشعوب. فلقد كان الملك عبدالعزيز ومنذ بداية القرن العشرين في خضم إعادة توحيد المملكة وتخليص أرجائها من أية عوائق وصعوبات تقف في وجه هذا الهدف التاريخي النبيل. وكان من الطبيعي في تلك الحقبة أن يدله وعيه السياسي بوقائع الأمور أن الحكمة تقتضي الابتعاد عن المواضيع السياسية الدولية وتجنب الانغماس في الشؤون العالمية التي أدت بمضاعفاتها الكثير من الشعوب والدول إلى التهلكة، والى تفسخ الأمبراطوريات العتيدة.

ولعل أبرز دلائل هذا الوعي السياسي العميق رفضه المشاركة في الحرب العالمية الأولى رغم دعوة بريطانيا له وإلحاحها على ذلك(٢). إن المهارة السياسية التي تمتع بها الملك عبدالعزيز جعلته يعرف كيفية التعامل مع بريطانيا ومقاومة ضغوطها، رغم أنها لم تخف أبداً معارضتها لطموحاته في إعادة بناء الدولة السعودية الثالثة، هذه الدولة العربية الإسلامية.

من هذه المنطلقات الأساسية، رأى الملك عبدالعزيز أن عصبة الأمم المتحدة قد تكون بنياناً لا يمكن أن يلبي طموحات شعوب ودول العالم الصغيرة خصوصاً وأن هذه المنظمة عكست بشكل أساسي مطامع وأهداف الدول الكبرى المنتصرة. ولم يكن أدل على ذلك إلا اخضاعها معظم الدول العربية إلى الهيمنة الاستعمارية وذلك حين ابتكرت نظام الانتداب الذي لم يستجب لتطلعات الشعوب عموماً والعربية على وجه الخصوص رغم أنها وقفت وحاربت مع الدول المنتصرة.

وإضافة إلى ذلك، كرست العصبة وعد بلفور الوزير البريطاني بشأن إقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين العربية، وهو ما كان الملك عبدالعزيز - رحمه الله - يعارضه بشدة، ولم يتردد في تضمين مشاعره ومواقفه الواضحة بهذا الشأن في خطاباته المتبادلة مع الرئيس الأمريكي روزفيلت فيما بعد.

الأمم المتحدة - أحمد حسين اليامي:

لقد دلت سياسات الملك عبدالعزيز الخارجية بعد الحرب العالمية الأولى والتي بدأت باستنكافه عن الانضمام لعصبة الأمم على عمق معرفته بالشؤون الدولية في هذه المرحلة الهامة من تاريخ العلاقات الدولية.

فبسبب تلك الحرب انهارت أربع امبراطوريات عظمى وهي الامبراطورية القيصرية في روسيا والامبراطورية النمساوية - المجرية، والامبراطورية الألمانية، والامبراطورية العثمانية. الأمر الذي أحدث هزة عنيفة في أسس النظام الدولي التقليدي. بالمقابل برزت دول جديدة على الساحة أدلوّلية ككيانات سياسية جديدة مثل تشيكوسلوفاكيا وفنلندا واستونيا وبولندا.. الخ.

وفي خضم هذه المتغيرات الجذرية استطاع الملك عبدالعزيز أن يتجاوز هذه الأحداث الهامة بسلام ويجنب بلاده الكوارث السياسية التي أصابت العديد من شعوب ودول العالم، وأن يسجل نجاحاً تلو نجاح بفضل مواقفه المرنة والواقعية. لقد فتحت العضوية في الأمم المتحدة للمملكة أبواباً عدة للحفاظ على مصالحها الوطنية وتحقيق أهدافها التي تعتمد على تعاونها مع الدول الأعضاء الأخرى في كافة المجالات

الفنية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها وتدريجياً انضمت المملكة الى العديد من المؤسسات الدولية سواء ضمن هذه الهيئة أو خارجها.

وايماناً من المملكة العربية السعودية بأهمية الدور الذي تلعبه هيئة الامم المتحدة ومؤسساتها التابعة. فقد حرصت على دعم هذه المنظومة الدولية بكافة الوسائل والسبل المادية والمعنوية. وشملت جهود المملكة في هذا الشأن المشاركة بكافة نشاطات الامم المتحدة في الميادين الإنسانية وتقديم التبرعات المادية والعينية لها مثل تقديم العون للاجئين، وكذلك تحمل الاعباء المالية المتصلة بجهود هذه المنظمة في حفظ الامن والسلام الدوليين بمختلف ارجاء العالم. ان عمق التزام المملكة بأهداف ومقاصد هيئة الأمم المتحدة قد تجلى بتأكيدها في كافة المناسبات على اهمية وجدوى دور هذه المنظمة، والحرص على التعامل معها بكل صدقية.

وتعتبر المملكة في طليعة الدول التي تقوم دوماً وفي الوقت المحدد بتسديد التزاماتها المالية كاملة سواء بالنسبة للمنظمة ونشاطاتها المختلفة.

او بالنسبة لوكالاتها المتخصصة. ان مصداقية التزام المملكة ينبع من ايمانها بضرورة تعزيز جهود وفعاليات الامم المتحدة لتتمكن من القيام برسالتها على الوجه الاكمل.

ومما لاشك فيه ان الامم المتحدة تمثل منبراً دولياً هاماً لمختلف الدول مهما صغر او كبر حجمها او مكانتها. فالدولة تستطيع من خلال هذا المحفل الدولي الهام القائم على المساواة المطلقة ان تقف وتدافع عن حقوقها، وان تعبر عن وجهة نظرها بكل وضوح وعلانية. لاجل ذلك، لم تكن الامم المتحدة مجرد مكان تمثل فيه الارادة السياسية الدولية او الاهتمامات العالمية بشؤون بني الإنسان في كل مكان، بل اصبحت مسرحاً يتيح فرصاً حقيقية لممارسة الدبلوماسية متعددة الاطراف، حيث تتاح للدولة العضو كافة امكانات الدفاع عن حقوقها وحماية مصالحها المشروعة سواء في الشؤون التي تهمها مباشرة او في تلك الامور التي تحقق متطلبات الشرعية والعدالة الإنسانية وانطلاقاً من هذا الواقع كان من اليسير على من يراقب مواقف وسياسات المملكة داخل اروقة الامم المتحدة ان يدرك انها لم تتوان يوماً في تكريس كافة جهودها وامكاناتها وحشد طاقاتها، لا في سبيل حماية مصالحها فحسب، بل في سبيل خدمة قضايا امتها العربية والإسلامية وقضايا دول العالم الثالث، سواء كان ذلك ابان عهود التحرير في الخمسينات والستينات او بالنسبة للقضايا التي تهم الدول النامية

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 12-09-2005 العـــدد : 13594
الصفحـات : 3 المسلسل : 24

عموماً.

ان السجل المشرف للمملكة قد برز من خلال نشاطاتها المتعددة في المجموعة ٧٧ ومنظمة عدم الانحياز مثلاً، ومن واقع الدور الذي لعبته في تبني المواقف والمطالب التي تنادي بها شعوب العالم وبالذات النامية في مختلف المجالات وعلى كافة الاصعدة سواء في الجمعية العامة او في مختلف اللجان والاجهزة الأخرى التابعة للامم المتحدة.

وتتضح الاهمية التي تضيفها المملكة العربية السعودية على الامم المتحدة من واقع المواقف المستمرة والمعلنة في خطابات المسؤولين بالمملكة خلال الاجتماعات الدورية للمؤسسات التابعة لهذه الهيئة، فلقد تطرق مثلاً صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد وزير الدفاع والطيران والمفتش العام، حين كان نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للدفاع والطيران والمفتش العام، في كلمته التي القاها في الجمعية العامة للامم المتحدة نيابة عن - المغفور له بإذن الله - خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز وذلك في الاول من شهر اكتوبر عام ١٩٨٥م لدى انعقاد الدورة الاربعين التي صادفت مرور اربعين عاماً على قيام منظمة الامم المتحدة فقال سموه: «ان اجتماعنا اليوم، ومنظمتنا هذه تحتفل بمرور أربعين عاماً على انشائها، يشكل مناسبة هامة، ويعتبر فرصة طيبة لتقويم دور المنظمة ومنجزاتها. واذا كانت المملكة العربية السعودية تعتز بأنها كانت من الدول الموقعة على ميثاق سان فرانسيسكو فإن ايمانها بأهمية هذه المنظمة والاهداف التي تسعى الى تحقيقها لم يتزعزع منذ ذلك الحين. غير ان اهتمامنا بهذه المناسبة لا يقتصر على ذلك فحسب، فإن المملكة العربية السعودية، وهي تدين بالدين الإسلامي تضطلع بدور دولي ومتميز لان سياستها الخارجية تسير على اساس ان المبادئ الاساسية التي ارتكزت عليها هذه المنظمة والاهداف النبيلة التي من اجلها وضع ميثاقها فيها تأكيد لما تقرره الشريعة الإسلامية من تنظيم للعلاقات بين الدول، فرسالة الإسلام الخالدة توحد ولا تفرق، تعدل ولا تظلم، تساوي ولا تميز، تحث على العمل والتعاون مع المؤمنين بالله في كل مكان لنشر هذه المبادئ السامية وتحقيق الامن والرخاء للإنسانية بأسرها. ومن هذه المنطلقات فاننا نؤكد حرصنا على العمل على دعم منظمة الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة باعتبارها تشكل اطاراً صالحاً للتعاون بين الامم والشعوب، ومنبراً هاماً للتخاطب والتفاهم، ووسيلة فعالة لحل المنازعات وعلاج الازمات، كما اننا نعبر عن استنكارنا لكل الاتجاهات الرامية الى تعويق نشاطاتها، وندين بشدة الدول التي دأبت على انتهاك قراراتها وعلى الاستهتار بما تمثله المنظمة من الارادة الجماعية للمجتمع الدولي» (٣).

واذا كان هذا الخطاب قد اوضح ان موقف المملكة العربية السعودية وهي احدى الدول ذات المكانة المرموقة على الساحة الدولية لم يتغير بالنسبة للايمان بجدوى هذه المنظمة الدولية وبسمو مقاصدها، فإن هذا الموقف لم يتغير حتى بعدما شهده المجتمع الدولي من تغيرات نتيجة انهيار الاتحاد السوفياتي الذي كان يمثل احد قطبي النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية والقائم على اساس وجود الكتلتين الشرقية والغربية.

واذا كان زوال الاتحاد السوفياتي في بداية التسعينات من القرن الماضي مؤشراً على انتهاء الحرب الباردة التي اثرت ولسنوات طويلة على فعالية وعمل منظمة الامم المتحدة وعلى مختلف ابعاد العلاقات بين وحدات المجتمع الدولي، فإن المملكة العربية السعودية لم تتخل عن الامم المتحدة في اي وقت من الاوقات بل استمرت في حرصها على تعزيز الدور الذي تلعبه هذه المنظمة على الساحة الدولية وعلى كيفية الرقي به لكي يتمكن من تحقيق الاهداف النبيلة التي انشئت المنظمة من اجلها. ومن ابرز دلائل احترام المملكة لهذه المنظمة العالمية ومدى المكانة التي تتمتع بها امام المجتمع الدولي هو قيامها بترشيح احد كبار دبلوماسييها وهو السفير سمير الشهابي لمنصب رئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين والذي كان يعمل حينذاك مندوباً دائماً للمملكة لدى الامم المتحدة لعدة سنوات. ونتيجة لذلك دعمت كافة الدول هذا الترشيح لايمانها بقدرة المملكة على تحمل مسؤولياتها وترجمة متطلبات الارادة الدولية الجماعية، وهو امر انعكس بتولي السفير السعودي اعباء رئاسة الجمعية العامة في مرحلة بالغة الدقة والتأثير في ميدان العلاقات الدولية. ولم تكمن اهمية هذه المرحلة في حقيقة الانتشار الكبير الذي تم في العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي في بداية التسعينات فحسب، بل في تداعيات تحلل الكتلة السوفياتية، وما تبع ذلك من تحولات ومستجدات وضعت العالم على اعتاب حقبة جديدة في تاريخ السياسة الدولية، اتسمت بطابع يدعو الى التعاون بدلاً من التناقض، ويشكل الايمان بأهمية الجهود الجماعية الدولية متطلباً اساسياً خصوصاً داخل اروقة هيئة الامم المتحدة.

ولعل من ابرز الظواهر في هذا المجال زيادة عضوية الامم المتحدة نتيجة استقلال الكثير من الدول التي كانت تدور في فلك الكتلة السوفياتية وسعيها للانضمام لهذه الهيئة الهامة. ولقد انضمت في حينه سبع دول جديدة للامم المتحدة هي جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديموقراطية واستونيا ولاتفيا وليتوانيا وجزر مارشال واتحاد ميكرونيزيا.

ولقد دعا السفير سمير الشهابي في خطابه في ١ سبتمبر ١٩٩١م، في الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة، الى دعم الجمعية ومساندة جهودها لكي تقوم بدورها كاملاً، كمنتدى صادقة لتعاون جميع دول العالم، على قاعدة من المساواة في السيادة، والمشاركة في المسؤولية.

وشدد السفير السعودي، رئيس الجمعية العامة، في خطابه كذلك على ضرورة ان تكون الامم المتحدة وامانتها واجهزتها المختلفة المتفرعة عنها من المقتدين والمفيدين الرئيسيين من هذا التحول التاريخي في العلاقات الدولية، كي تصبح الشرعية الدولية اطاراً تتعامل من خلاله مع المصالح والآمال الدولية (٤).

لقد كان تقلد السفير السعودي سمير الشهابي لمهام رئاسة الجمعية العامة والتي تعتبر برلماناً يعبر عن الارادة الدولية الجماعية مؤشراً واضحاً على اصرار المملكة على ان تشارك في نشاطات هذه المنظمة التي كانت من اوائل الدول التي ايدت قيامها، وان المملكة وهي تتفاعل ايجابياً مع اجندة الامم المتحدة والقضايا الدولية، فإن سجلها المبرهن يشير الى ان ممارساتها الثابتة والمستمرة هي نتاج الثقة بالنفس والايمان بصدقية النية وجدية العمل في كل ما تقوم به وطنياً ودولياً.

المراجع:

١- د. عبدالله القباع، المملكة العربية السعودية والمنظمات الدولية، ص ٤٦.

٢- فاضل زكي محمد، «اضواء على الدبلوماسية السعودية» دراسات سعودية، الجزء الثاني، ص ٦٦١.

٣- خطاب سمو ولي العهد الأمير سلطان بن عبدالعزيز في الجمعية العامة في دورتها الاربعين، سجلات وفد المملكة لدى الامم المتحدة.

٤- خطاب السفير سمير الشهابي في الجمعية العامة في افتتاح الدورة السادسة والاربعين، سجلات وفد المملكة لدى الامم المتحدة.